الفصل الرابع

علم الاجتماع المقارن لأنظمة حقوق الإنسان

بالنسبة لمارشال كان القرن التاسع عشر قرن الحقوق السياسية في بريطانيا – لذا تمثل في أن حق الانتخاب و حق الترشيح كان قد امتد بالتدريج ، و كانت النتيجة في بريطانيا – كما في معظم دول غرب أوروبا – أن أغلب عديمي الملكية ، ممن تجاوزوا الواحد و العشرين من عمرهم ، تمكنوا من التصويت أو الترشيح في الانتخابات مع نهاية القرن ٠ و كذلك كان الأمر في الولايات المتحدة ، مع نهاية ستينات القرن التاسع عشر ، أمكن للرجال البيض عديمي الملكية ممن هم دون الواحد و العشرين عاما أن يدلوا بأصواتهم أو يقوموا بترشيح أنفسهم ٠ و على كل فقد كان لتأكيد تلك الحقوق السياسية نتائج مخالفة جدا على كلا جانبي الأطلنطي ففي معظم أوروبا الغربية نمت حركات عمالية واسعة و اتخذت توجها سياسيا مستقلا ، و دفعت المجتمع نحو اعتراف تدريجي بمدى واسع من الحقوق الاجتماعية ، بما فيها من حاجة لدعم الفقراء ماديا لو كان ذلك سيتيح لهم التمتع بحقوقهم المدنية ٠ و في الولايات المتحدة – على سبيل التناقض و حتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر – ، قام الناخبون الجدد – سواء ملاك أم غير ملاك – بتأييد الجمهوريين في الشمال ، ما لم يكونوا أيرلنديين ، مما أدى إلى انضمام – الآخرين – إلى الجنوب الأبيض المتشدد في تأييد الديمقراطيين ٠ و هناك نتيجة أخرى ناشئة من الاختلاف الإقليمي و العرقي الواضح – بخلاف التمايز الطبقي – في الولايات المتحدة هي أنه عندما ظهرت نقابات العمال ، قاموا بتشكيل عدد محدود من العمال – وسط الحركة العمالية الرئيسية " عمال الشمال الأبيض البروتستانت " و البالغة المهارة – في إطار حركة غير حرفية لم يكن لها وجود سياسي مستقل مع اهتمام قليل بالحقوق الاجتماعية (ديفيس ١٩٨٦) ٠ و

الأكثر من ذلك أن القرن التاسع عشر على الأغلب لم يكن قرن الحقوق السياسية للنساء و لا للأفارقة الأمريكيين و لا سكان المستعمرات الغرب أوروبية غير المقيمين ، و لا حتى لشعوب الأمم غير الغربية الذين هربوا بالكاد من " شرور " الاستعمار مثل روسيا و الصين و اليابان ٠

علم الاجتماع و متغيرات الخطاب الحقوقي :

هناك – بالطبع – أدبيات هائلة اجتماعية و غيرها تتعلق بأسباب تلك الاختلافات القومية ٠ و على كل سوف أقدم في هذا الفصل عرضا لتلك المساهمات التي تتخذ توجها اجتماعيا كليا كدراسة مقارنة فقط – و تحمل في غالبها الاهتمام المحوري لدراستنا الحالية مباشرة و هو خطاب حقوق الإنسان و مفاهيم العدالة الاجتماعية ذات العلاقة ٠ و كما في حالة العلاقة بين تطور الرأسمالية من مرحلة الإقطاع و بين الظهور الأولي لخطاب الحقوق في الغرب ، نجد أن هناك درجة ملحوظة من الاتفاق بين علماء الاجتماع بشأن أسباب التغيرات المتتالية بطرق نما فيها مثل ذلك الخطاب ، أو لم ينم ، في مجتمعات غربية و غيرها ٠ و كان أول عالم اجتماع له أكبر الأثر دون شك في تناول تلك القضية بأسلوب منهجي متماسك هو بارنجتون مور الذي سعى لمد رؤى ماركس و فيبر – على وجه الخصوص – في مسألة التغير في بنية و موضوع الحياة الاجتماعية و علاقاتها بمنظومات حقوق الإنسان التي كانت – بالطبع – قضية لم يعها المنظرون التقليديون بصورة مجردة ٠ و أول ما ظهر من ثلاثية كتبها مور كانت دراسة " الأصول الاجتماعية للديكتاتورية و الديمقراطية ، اللورد و الفلاح في صنع العالم الحديث " (١٩٦٦) عاد فيها إلى الفترة التي قام بدراستها المنظرون التقليديون و بتتبع الملخص المكثف الذي وضعه دينيس سميث (١٩٨٣ ص ١–٢٠) ٠ لأطروحة مور ، تبدو لنا ثلاثة مظاهر حاسمة للأحوال الإقطاعية لدورها في وضع المجتمع على بداية التحول إما باتجاه

الديمقـراطية – و من هنـا يـأتي تضمنـها للحقـوق المدنيـة و السياسـية – أو باتجـاه الديكتاتورية ، أولا : كانت هناك طبيعة العلاقات بين الطبقة الأرستقـراطية المستقـرة و بين الملك الحاكم ، حيث تحقق نوع ما من التوازن – كما في إنجلـترا – و ظـهرت الحقوق كي ما تحدد ذلك النوع مـن التـوازن و توفـر وسيلة سـواء لصيانتـه أو لتطـوره الأكـثـر أو الأقـل سـلـمـا ، و حـيـثـما يسود حزب واحد – في بروسيا أو اليابـان أو الصين مـثـلا – كـان ظـهور الـحـقـوق إمـا متـأخـرا جـدا أو اتـخـذ شـكـلا شـديـد الـمواءمـة " مـع النظـام " ، ثانيـا : كـانت هنـاك طبيعـة و امتـداد تحـول المرحلـة مـن الزراعـة إلى التجـارة Commercialisation حيث اتخذت تلك المرحلة " الانتقال إلى الأسس التجارية " شكلا رأسماليا و كان شاملا – كما في إنجلترا – و قد تم وضع سبب عام حول تقدم الحقـوق بين الرأسماليين الريفيين و بين أولئك الحضريين ، الذين كان لديهم خوف قليـل من قـوة العمال المستقلة تمامـا وان كـانت مشتتة ، و كـانت الديمقـراطية –هـذا لـو كـانت غـير مقصودة تماما- هي المحصلة الناتجة والنهائية ، و جـاءت نفـس النتيجـة حيـث قـامت ثورة ناجحة في ظل أي من المجموعتين من الظـروف ، حيـث و بسـبب عـدم اكتمـال نـزع استحقاقات الفلاحين في ظل الإقطاع " تماما " ، أثبت الفلاحون و حلفـاؤهم بـالمدن قدرتـهم على تحويـل الدفـاع " في موقفـهم " إلى الهجـوم ، كمـا في فرنسـا ، أو حيـث قـامت طبقـة الفلاحين " الأحرار " بتشكيل تحـالف مـع جيرانـهم الرأسمـاليين أو سـادتهم ضـد العـدو المشترك مثل الذي كان يمثله النظام العبودي في الولايات المتحدة الجنوبية ، و علـى سـبيل التناقض ، حيث التحول التجاري لم يتخذ شكلا رأسماليا و لا كان ممتدا و شاملا ، كما في بروسيا و اليابان و الصين ، برزت الديكتاتورية حين سادت الرأسمالية فيما بعد ، ثالثا : هناك العلاقة بين الأرستقراطية المتوطنة و البورجوازيـة الصـاعدة ، حيـث أضحـى أعضـاء هاتين المجموعـتين حلفاء في مواجهـة الحاكم / الملك – كما حدث في إنجلترا – و على وجه الخصوص حيث أصبحت الطبقة الأرستقراطية رأسماليين بصورة اقتصادية ، في حين تبنـى

البورجوازيون مظهرا اجتماعيا أرستقراطيا ، و تسامحا متبادلا ، كما أصبح التزاوج فيما بينهم ممكنا بالفعل ، مما أدى إلى أن تصبح المنافسة الانتخابية غير العنيفة – بالتالي – هي الأسلوب المفضل للسعي إلى السيطرة على الدولة ، و بهذا أصبحت عملية " الدمقرطة " هي المفضلة ، أما حيث حافظت الأرستقراطية على سيادتها على الطبقة البورجوازية كما في بروسيا أو فقدتها بسبب انتفاضات الفلاحين كما في روسيا و الصين ، كانت النتيجة ظهور نوع ما من الديكتاتورية .

و في كتابه التالي " تأملات في أسباب بؤس الإنسان ، و اقتراحات معينة للقضاء عليها" (١٩٧٢) انتقل مور من محاولة شرح أسباب اختفاء بعض المجتمعات بالحقوق السياسية و المدنية أكثر من مجتمعات أخرى ، إلى بحث الأسباب المستديمة للبؤس الذي يحيق بالناس مهما كانت التنظيمات السياسية التي تحكمهم ، و بدأ بالتمييز بين أربعة أسباب للبؤس و هي :

الحرب و الفقر و الظلم و الاضطهاد بسبب العقيدة ، مؤكدا أن البشر يصبحون أقل تسامحا شيئا فشيئا لهذه الأسباب ، في حين أنهم سيطروا على الطبيعة ، و تدريجا يتبدى سؤال يمكن صياغته فيما يلي : " لو استطاع إنسان أن يحمي نفسه ضد بعض من أخطار الطبيعة على الأقل ، فلم لا يصبح قادرا على حماية نفسه ضد الآخرين من بني البشر ؟ و على كل فالصعوبة تكمن في أن هذه المحاولات لتحسين السلوك الإنساني هي – نفسها – من أهم أسباب بؤس الإنسان . و قد توصل مور – بالفعل على أساس من دراساته للثورات الألمانية و الروسية – إلى اعتبار البؤس الناشئ لهذه الأسباب أكثر حقارة مما يمكن تسميته " شر عادي " ، و هكذا في حالتي الفقر و الظلم يعتنق مور نوعا من الفكر الرواقي. فيبدو كمن يقول " أنه من الأفضل أن نتسامح مع الشرور العادية بدلا من المخاطرة مع شيء أسوأ من خلال الجري وراء أشباح يوتوبية. مثالية مثل " المساواة الكاملة " أو " الديمقراطية المباشرة " . و بصورة واضحة في إطار محتوى دراسة الحالة

هذه ، نجد أن شرطه الرئيسي أن مثل تلك " الشرور العادية " – بالرغم من ذلك – نتسامح معها فقط عندما تحدث في إطار علاقات تحكمها قيم " التبادلية " المؤدية إلى مكافأة ولاء الصغار " الأدنى " بمنحهم رعاية الكبار " الأعلى " ٠

إن تطور قيمة التبادلية " كأخلاق حديثة " كان الخط الرئيسي لآخر كتاب في ثلاثية مور " الظلم ، الأساس الاجتماعي للطاعة و الثورة ١٩٧٨ " حيث يوضح أن نظرته الأبيقورية مؤسسة على توجه اجتماعي و ليس توجها أخلاقيا أو بشريا ٠

" ما أحاول بيانه أن التبادلية و التكافل الاجتماعي لا يتدفقان – دون توقف – من ميل فطري ما في الطبيعة الإنسانية ، إذ لاحظنا مبكرا أن القواعد الأخلاقية التي يستثير انتهاكها غضبا و تبدو – في الغالب – فطرية و غريزية لا تعود بالضرورة إلى إحباط ميول الإنسان الفطرية من جراء ترتيبات اجتماعية ظالمة أو قاهرة ، و إنما تعد هذه القواعد من نواتج و آثار الطبيعة البشرية وسط موقف اجتماعي مؤلم و ضاغط ، و لاستعراض المسألة بصورة أكثر سخرية ، نجد أن نتيجة أي محاولة لاستخلاص أفضل قدر ممكن من وسط موقف سيئ – مصحوبة بقدر من الغضب على هؤلاء الأشخاص الذين يفتقرون إلى القدرة على ضبط النفس – تهدد بجعل الموقف أكثر سوءا٠٠٠ و مهما كان في طريق التكافل الاجتماعي أو التوافق الاجتماعي (الذي تعد التبادلية إحدى صوره فقط) فهو دائما تحت تهديد مستمر ، ٠٠٠ فحيثما يوجد التعاون ، يجب إبداعه و إعادة إبداعه باستمرار ، إذ على البشر المميزين و النوعيين أن يقوموا بهذا الدور في الإبداع و إعادة الابداع٠٠٠ إنها آلية حقيقية – حتى لو كانت غير شخصية – بالنسبة للسوق التنافسي الرأسمالي الحديث

(مـــور ١٩٧٨)

و باستعراض تلك المحصلة ، يكون غريبا أنه في مسار بنائه لمؤلفه ككل ، كان يجب على مور أن يولي عناية أكبر لما يسمى " الهجوم الكبير " على اللامساواة ، و القليل من الانتباه لإنجازات و تقاليد الكنيسة الأوروبية و الديمقراطية الاجتماعية . حيث أن آخر جملتين في الاقتباس السابق فيما يبدو يلخصان أخلاقيات هذه الأطراف بصورة حسنة .

و على أي مستوى ، فتلك هي الثغرة التي سعى علماء الاجتماع التساليون (في العدل الاجتماعي) لسدها بالتركيز على شرح المستويات المختلفة " للتبادلية " المتجسدة في نظم الرفاهية لأوروبا الغربية و الولايات المتحدة .

و بتأمل حقيقة المتغير الحاسم في شرح المستويات المختلفة " للتبادلية " ، نجده في طبيعة و قوة و نمط التنظيم لحركة النقابات المهنية ، كتجسيد جمعي لنموذج مور للبشر المميزين النوعيين . و قد ركزت كل تلك الدراسات على أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين . أما بالنسبة لجون ستيفنز فإن حالة الحركة العمالية كانت هي المتغير الحاسم – حيث تمركزت حركة النقابات العمالية و تقوت ، و حيث نمت الحقوق الاجتماعية التي منحت شكلا متجسدا للتبادلية نموا كاملا ، ونجد تلك الحقوق الاجتماعية أقل نموا حيث لم تتمركز الحركات العمالية و لم تجد مصدرا لقوتها ، و في الولايات المتحدة كانت أكثر قليلا في نموها ، و بالنسبة لجوستا راسبنج أندرسن (١٩٩٠) كانت التحالفات الطبقية و الطبيعة الخاصة لخطط الإصلاح الاجتماعي المتبعة متساوية الأهمية في تحديد مستويات التبادلية المتحققة – و كلما زاد عمق امتزاج التحالف بين الطبقة العاملة و الطبقات الوسطى كلما زاد نمو و رسوخ أخلاقيات التبادلية في أمان . أما بالنسبة لنيكوس بولانتزاس (١٩٧٤) و ديترتش روشماير و آخرين (١٩٩٢) و ميشيل مان (١٩٩٣) فهم يتفقون جميعا مع ستيفنزواندرسن في أن التفاعل بين القوى الاقتصادية و السياسية و الأيدلوجية و الطبقية له الأهمية الحاسمة ، و كانت لمجموعة من العوامل المتعددة و المتنوعة ، تتراوح فيما بين مواقع عالمية و عابرة للقوميات و مصائر

الدول حتى القرارات السياسية أو إصلاحها و التي قام بها فاعلون منتمون " لهذه الأدوار " ، كلها كانت مميزة في تحديد الدرجات المتغايرة للتبادلية في المجتمعات المختلفة .

خاتمة :

في الفصلين التاليين ، سوف ألقي الضوء على مدى نفع التحليل الذي قدمناه ، و ذلك بتوزيع بعض هذه الأفكار ذاتها – على الأقل – في مجرى بحث الاختلاف الذي أحدثته متغيرات البنية الاجتماعية في تطور الخطاب الحقوقي فيما يعد حالات خارجة " عما سبق " – من المنظور الغربي – ممثلة بالولايات المتحدة و اليابان . و بذلك سوف أحدد الخصائص البنيوية الاجتماعية لكل حالة فقط بأكثر الأساليب استباقا للتحديد و سوف أقضي وقتا أطول لتعيين الآثار القانونية المعنوية لتلك الخصائص (راجع وودي ويس ١٩٩٠ ص ١٩٩ للمزيد) و ذلك بسبب ضغوط المساحة / الفراغ و بسبب أنني – كما سبق و أوضحت – شديد الاهتمام بالإكثار من الدراسات التحليلية الاجتماعية القائمة بتوفير إيضاح عام لفكرة فوكو " أنه بسبب علاقات القوة الكامنة فيها بالإضافة إلى تلك المتاحة بسبب تأثيراتها الحكومية (راجع ص ٣٠) ، فإن التطورات القانونية – في ذاتها – يكون لها تأثير محدد – لو كان متغيرا عاليا – على تطور خطاب الحقوق " ، لذا سوف أختتم هذا الفصل بملمح مختصر عن كيف اعتبر القانون أداة للمناورة في الحكم و بينما أصبح القانون العام أكثر أهمية في تنظيم الحياة الاجتماعية ، لقد تحول هدفا – في حد ذاته – للاهتمام ، في السنوات المبكرة للقرن التاسع عشر استراح بعض المفكرين مثل أدموندبيرك للطبيعة غير المنظمة للقانون على أساس أن ذلك يعكس الطبيعة غير المنظمة – كذلك – للحياة المعتادة ، و بذلك ضمن أن الحلول التي يقدمها لآية مشكلات ستكون عملية ، كما أن الحرية لن يتم تنظيمها خارج هذا الوجود . في حين أن آخرين مثل بنتام يرى الفوضى و خطر الاضطراب فيما يراه بيرك حرية و تطبيقا عمليا ، و كي ما نتغلب على

الفوضى ، يعتنق بنتام مبدأ التقنين ، و لكي نقهر خطر الاضطرابات ، يرفض كلية فكرة بلاك ستون عن الحقوق الطبيعية ، معلنا أنها " هراء يسير على عكازين " ، و كونها " تسير على عكازين " لأنها ليست فقط مجرد أشباح معنوية – تمثل الحقوق – فهي هراء ليس فقط من حيث لم يتم التشريع لها ، و لكن لأنها أيضا أشباح خطرة و فوضوية إذ يمكن استخدامها لتحريض الناس على هدم ما تم تقنينه بالفعل ، و بالتالي فقانونه لم يبن على آية حقوق طبيعية – مثل وضع قانون نابليون ، و لكن بني على مبدأ المنفعة المبتكر ذاتيا عن " أعظم قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس " .

و رغم أن تأثير لغة بنتام في تلك القضايا قد يظل عالقا بالذاكرة ، إلا أنه كانت هناك فكرة – على المديين القصير و المتوسط – وضح تأثيرها الهائل على – و كذلك تأثيرها المدمر على – الشمول الاجتماعي لخطاب حقوق الإنسان ، و هي فكرته الهامة عن " الوضعية القانونية " أو الفكرة التي حصرت ما هو قانون فيما يمكن رؤيته فقط في الكلمات " ذات الحروف السوداء " من القانون ، سواء وجدت تلك الحروف في قرارات القضاة أو – كما يفضلها بنتام – في أعمال التشريع (أي الأخذ بحرفية النص) :

> " قد يمكن تعريف القانون على أنه تجميع لعلامات تصريحية – بعيدا عن إرادة تبناها أو تصورها الحاكم في دولة ما –، متعلقة بالسلوك المطلوب مراعاته في حالة معينة بواسطة شخص معين أو فئة من الناس ، ممن يفترض فيهم – في حالة التعرض للمساءلة – الخضوع لسلطته "
>
> (بنتام ١٧٨٢ ص ١)

أو كما حددها صديقه جون أوستن :

" أن وجود القانون يعد شيئا واحدا ، في حين أن مزاياه و عيوبه شيء آخر ، و سواء كان كذلك أم لم يكن فهذا استفسار أول ، و سواء كان مريحا بالمستوى المفروض فيه أم لا ، فهذا استفسار مختلف . فالقانون – الموجود بالفعل – هو قانون ، رغم أنه قد يتصادف أن تكرهه ، أو رغم أنه قد يختلف عن النص الذي بواسطته نقوم بتنظيم تأييدنا أو رفضنا للأمور ".

(أوستن ١٩٩٥ ص ١٥٧)

و بأسلوب سوف يتم شرحه في الفصل الخامس ، كانت فكرة " الوضعية القانونية " و ليس مبدأ " المنفعة " ، التي سمحت – بالتالي – للقانون العام أن يتجنب الاعتماد على التبرير بواسطة المماثلة / المشابهة التي كان فيبر يعضدها في الوقت الذي كان فيه – بالفعل – يستنتج أن ذلك لن يتم .

و يقال أن المنهجة تحققت فقط في بريطانيا و الولايات المتحدة بعد قيام بنتام بمحاولته بخمسين سنة أو حول ذلك . و في نفس الوقت ، وضح أن " الوضعية القانونية " فهمت على أنها إصرار على كون محتوى أي منهجية كتلك يجب أن تشتق ليس من التشريع و إنما من القرارات التي تصدر ، و من التفسير المنتشر في حالات واقعية ، و بالتالي كان لتلك السنوات الخمسين – أو ما أشبه – تأثير عميق على المبادئ المادية الكامنة – كنتائج – في القانون ، و بالتالي في التمايز الاجتماعي الواسع للقانون و ولهذا السبب – إذن – سوف يقدم الفصل الخامس عرضا مختصرا لتطور حقوق الملكية و حقوق التعاقد في الولايات المتحدة ، حيث تغيب الكثير من / أو قليل من / الاعتبارات القضائية – و دعك

من فرضها بالقانون – من حريات المادة الأولى (فونر ١٩٩٩) ، فمثل تلك التطورات كانت المحددات المباشرة و العامة لطبيعة خطاب الحقوق • و في فصل ٦ سوف أقوم بفحص ما حدث عندما تم استيراد قانون قاري مكتمل الصياغة إلى إطار مختلف المحتوى و البنية الاجتماعية ، والذي اتخذنا من اليابان نموذجا له • قبل أن نعود إلى مسألة أهمية المنهجة القانونية لخطاب الحقوق بصورة أكثر عمومية •

obeikandl.com